

Distr.: General
1 May 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

18 حزيران/يونيه - 12 تموز/يوليه 2024

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

القضاء على الفقر من منظور يتجاوز مفهوم النمو

تقرير المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، السيد أوليفيه دي شوتر

موجز

يعتمد النهج السائد المتبع في مكافحة الفقر على مسعى زيادة الناتج الكلي للاقتصاد (الذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي)، إلى جانب إعادة التوزيع التي تعقب مرحلة السوق من خلال الضرائب والتحويلات. غير أن المقرر الخاص يجادل بأن التركيز الحالي على زيادة الناتج المحلي الإجمالي هو تركيز مضلل. فزيادة الناتج المحلي الإجمالي ليست شرطاً مسبقاً لإعمال حقوق الإنسان أو لمكافحة الفقر وعدم المساواة. وينبغي ألا تصبح إيديولوجية "هيمنة النمو" أداة للإلهاء عن الحاجة الملحة لتوفير المزيد من السلع والخدمات التي تعزز الرفاه وتصيب في الحد من إنتاج سلع غير ضرورية إن لم تكن ضارة. وما دام الاقتصاد مدفوعاً أساساً بالبحث عن أقصى قدر من الربح، فهو سيؤدي الطلب الذي تعبر عنه أغنى فئات المجتمع، مما يؤدي إلى أشكال استخراجية من الإنتاج تزيد من حدة الاستبعاد الاجتماعي باسم خلق المزيد من الثروة، وسيقتل في إعمال حقوق الفقراء. فالانتقال من اقتصاد مدفوع بالبحث عن أقصى قدر من الربح إلى اقتصاد قائم على حقوق الإنسان أمر ممكن وهو أيضاً أمر ضروري لمراعاة حدود موارد كوكب الأرض. ويشرح المقرر الخاص في هذا التقرير سبب الحاجة إلى هذا التحول وتصوره لسماته الممكنة.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

1- يُعرّف النمو الاقتصادي بأنه تزايد للنتائج المحلي الإجمالي، وهو أمر مرغوب في حد ذاته منذ عهد بعيد. وقد ناقش الاقتصاديون كيف يمكن تحقيقه مثلما ناقش السياسيون كيفية تقاسم فوائده. ونظرت هيئات حقوق الإنسان إلى النمو كشرط لا غنى عنه لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى افتراض مؤداه أنه بدون نمو لن تكون هناك موارد يمكن تعبئتها من أجل الأعمال التدريجي لهذه الحقوق - سواء تعلق الأمر بالاستثمار في توفير الرعاية الصحية والإسكان الاجتماعي والتعليم أو بتوليد فرص العمل⁽¹⁾. ولا تزال الحكومات تتصرف وكأن النمو اللانهائي شيء ممكن. ويبدو أنها تعتقد، من منظور يتجاهل تحذيرات العلماء⁽²⁾، أن النشاط الاقتصادي يمكن أن يتوسع إلى ما لا نهاية، كما لو أن الأرض بإمكانها أن توفر إلى الأبد موارد لا حدود لها وأن تمتص النفايات الناجمة عما يبدو أنه سعي لامحدود إلى الحصول على المزيد.

2- وفي هذا التقرير، يُشكك المقرر الخاص في هذه الافتراضات. أولاً، يدفع المقرر بأن النمو ما هو إلا إلهاء عما يهم حقاً، أي القضاء على الفقر وتحقيق الرفاه للجميع⁽³⁾. ثانياً، نمت اقتصادات البلدان الغنية في حدود تفوق ما هو ضروري للسماح للناس بالازدهار، فأدى الأمر إلى تقشي السمنة. وفي تلك البلدان، يفشل النمو في الحد من الفقر وأوجه عدم المساواة وفي خلق فرص العمل. وهو يؤدي إلى تجاوز عدد من حدود موارد كوكب الأرض⁽⁴⁾. ثالثاً، تغدّى النمو على نهب موارد الجنوب العالمي، وفق نمط هيمنة ما بعد الاستعمار التي حوفظ عليها بقبضة الديون الخارجية⁽⁵⁾. وفي البلدان الفقيرة، التي لا تزال بحاجة إلى استثمارات كبيرة لبناء المدارس والمستشفيات أو البنية الأساسية للنقل أو الكهرباء، يظل النمو قادراً على تأدية دور مفيد. غير أنه من الناحية العملية، غالباً ما يكون النمو استخراجياً بطبيعته ومعتمداً على استغلال قوة عاملة رخيصة وعلى التعدين غير المستدام المستنزف للموارد الطبيعية. ومن ثم إذا أُريد لهذا النمو أن يسهم في إعمال حقوق الإنسان، فلا بد أن يتغير اتجاهه. وينبغي إعادة توجيهه نحو تلبية الاحتياجات وتقاسمها على نطاق أوسع، بدلاً من مجرد جعل الأغنياء أكثر ثراء وتعزيز هيمنة الجهات الفاعلة الاقتصادية الرئيسية⁽⁶⁾.

-
- Matthias Petel and Norman Vander Putten, "Economic, social and cultural rights and their dependence on the economic growth paradigm: evidence from the ICESCR system", *Netherlands Quarterly of Human Rights*, vol. 39, No. 1 (2021), pp. 53–72 (1)
- William J. Ripple and others, "World scientists' warning of a climate emergency", *BioScience*, vol. 70, No. 1 (2020), pp. 8–12 (2)
- Kate Raworth, *Doughnut Economics: Seven Ways to Think Like a 21st-Century Economist* (London, Random House Business, 2017); and Jason Hickel, *Less is More: How Degrowth Will Save the World* (London, Penguin Random House, 2020) (3)
- Johan Rockström and others, "Safe and just Earth system boundaries", *Nature*, vol. 619, No. 7968(2023), pp. 102–111 (4)
- Jason Hickel, "Is it possible to achieve a good life for all within planetary boundaries?", *Third World Quarterly*, vol. 40, No. 1 (2019), pp. 18–35; and Jason Hickel, "What does degrowth mean? A few points of clarification", *Globalizations*, vol. 18, No. 7 (2021), pp. 1105–1111 (5)
- Frances Stewart, "Macroeconomic policies for a sustainable world", *Journal of Human Development and Capabilities*, vol. 24, No. 4 (2023), and Caroline Dommen, "Human rights .economics: an inquiry" (Friedrich Ebert Stiftung, July 2022) (6)

3- وقد أصبح النمو مهيمناً على الرغم من قيوده⁽⁷⁾. ويظل الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الرئيسي الذي يقاس به أداء الحكومات. وينظر إلى تزايد النمو على أنه بديل لإعادة توزيع الثروات على نطاق واسع وشرط مسبق للتصدي لبعض التحديات التي تواجهها المجتمعات. وليس من غريب الصدف أن يكون السعي إلى تحرير التجارة قد حدث باسم النمو: فالاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية يشير إلى الحاجة إلى ضمان "حجم كبير ومتزايد باطراد من الدخل الحقيقي والطلب الفعلي، و[توسيع] إنتاج السلع والخدمات والاتجار بها" (الفقرة الأولى من الديباجة). ولعل الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن النمو الاقتصادي يشار إليه أيضاً في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام 1992، الذي يتضمن تعهداً بدعم "نظام اقتصادي دولي منفتح يؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان، وتحسين معالجة مشاكل تدهور البيئة"⁽⁸⁾. وتكرر الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأحدث عهداً هذا الخطاب⁽⁹⁾.

4- وظل النهج الغالب المعتمد للقضاء على الفقر إلى حد كبير خاضعاً لـ "هيمنة النمو"، فقد اعتُمد أولاً على تغذية النمو الاقتصادي، ثم إعادة توزيع الثروة من خلال الضرائب والتحويلات. وبدلاً من السعي إلى جعل الاقتصاد أكثر إدماجاً، وضمان تكافؤ حقيقي للفرص، ركزت الحكومات على حفز النمو الذي اعتبرته شرطاً مسبقاً لتوليد فرص العمل وتمويل الخدمات العامة والسياسات الاجتماعية. واتُخذت خيارات سياساتية باسم زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مثل تحرير التجارة، أو اعتماد مرونة العمل، أو تهيئة مناخ استثماري ملائم للأعمال التجارية" (الأمر الذي يرمز إلى خفض الضرائب والأعباء التنظيمية على أكبر الشركات)، على الرغم من أن هذه التدابير تسبب الاستبعاد الاجتماعي وتضع على المحك قدرة المجتمعات المحلية على التحمل. ولأن السعي غير المحدود لتحقيق النمو اكتسب صفة الضرورة الحتمية للدولة⁽¹⁰⁾، فقد أصبح يقيد التصورات السياسية، إذ توجد سبل واعدة للتنمية يمكن أن تسهم على نحو أفضل في رفاه الإنسان وإعمال حقوق الإنسان لم تستكشف بعد بما فيه الكفاية.

5- وهذا منحى من اللازم ومن الممكن الرجوع عنه. وفي إطار أهداف التنمية المستدامة نفسها، فبينما يشير الهدف 8 إلى "النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام" ويتضمن هدفاً يتمثل في تحقيق نمو سنوي بنسبة 7 في المائة في أقل البلدان نمواً (الغاية 8-1)، تدعو الغاية 17-19 إلى قياس أوجه التقدم المحرز "التي تُكَمِّل" الناتج المحلي الإجمالي. واتفق قادة العالم المجتمعون في قمة أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2023 على الحاجة إلى "تجاوز" مفهوم الناتج المحلي الإجمالي⁽¹¹⁾. والزخم في هذا الصدد أخذ في الازدياد⁽¹²⁾. وقد بدأ البحث عن أشكال تنمية ما بعد النمو⁽¹³⁾، الأمر الذي

Matthias Schmelzer, *The Hegemony of Growth: The OECD and the Making of the Economic Growth Paradigm* (Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Cambridge University Press, 2016) (7)

A/CONF.151/26/Rev.1 (Vol. I)، القرار 1، المرفق الأول، المبدأ 12. (8)

انظر المادة 3(5) من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ. واتفاق باريس، المادة 10(5). (9)

John Barry, "A genealogy of economic growth as ideology and Cold War core State imperative", *New Political Economy*, vol. 25, No. 1 (2020), p. 18 (10)

قرار الجمعية العامة 1/78، المرفق، الفقرة 30. (11)

Joan Martínez-Alier and others, "Sustainable de-growth: mapping the context, criticisms and future prospects of an emergent paradigm", *Ecological Economics*, vol. 69, No. 9 (2010), pp. 1741-1747; Giorgos Kallis, Christian Kerschner and Joan Martínez-Alier, "The economics of degrowth", *Ecological Economics*, vol. 84 (December 2012), p. 172; and Wouter Vandenhole, "De-growth and sustainable development: rethinking human rights law and poverty alleviation", *Law and Development Review*, vol. 11, No. 2 (2018) (12)

Tim Jackson, *Prosperity without Growth: Foundations for the Economy of Tomorrow*, 2nd ed. (London, Routledge, 2017) (13)

يُعزى جزئياً إلى دخول الاقتصادات المتقدمة في حقبة من الركود المزمّن⁽¹⁴⁾. وتتيح المفاوضات بشأن الأهداف الإنمائية المقبلة، بدءاً من قمة المستقبل في أيلول/سبتمبر 2024، فرصة فريدة لتسريع هذا المسعى. ويهدف المقرر الخاص، من خلال هذا التقرير المقدم وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 10/53 إلى المساهمة في تحقيق هذا الهدف.

ثانياً - حدود النمو

6- كثيراً ما يبرز التركيز على النمو الاقتصادي بالحاجة إلى زيادة إيرادات الدولة، مما يسمح لها بتوفير الخدمات العامة والحماية الاجتماعية. ويُنظر إلى النمو أيضاً على أنه وسيلة لتوليد فرص العمل، وبالتالي للتعويض عن فقدان الوظائف الناتج عن التغيير التكنولوجي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي. وعلى هذا الصعيد الأخير، ظل الأمر مخيباً للأمل؛ ففي حين استند خبراء الاقتصاد لفترة طويلة إلى قانون أوكون، مفترضين أن النمو الاقتصادي ضروري لاستيعاب القوى العاملة الفائضة التي أصبحت زائدة عن الحاجة بسبب مكاسب الإنتاجية⁽¹⁵⁾، ظلت العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التوظيف متفاوتة للغاية في السنوات الأخيرة، إذ بلغت نسبة 0,34 منذ عام 2012 في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽¹⁶⁾. وأصبح نمو البطالة هو القاعدة بعدما كان الاستثناء⁽¹⁷⁾. وفي البلدان الغنية على الأقل، أصبح النمو مفهوماً تجاوز مدة صلاحيته. فقد أدى إلى تحديث الفقر دون القضاء عليه. وأصبح عاملاً غير اقتصادي، مما يقوض أسس الاقتصاد المنتج نفسه.

ألف - تحديث الفقر

7- غالباً ما يعرف الفقر بأنه الافتقار إلى الدخل اللازم لمستوى معيشي لائق، نتيجة لعدم الحصول على عمل لائق أو لثغرات في الحماية الاجتماعية. وهذا التعريف هو الذي يستخدم لرصد التقدم المحرز نحو القضاء على الفقر، المدرج في الغاية 1-1 من أهداف التنمية المستدامة. واليوم، يعيش 670 مليون شخص (8,4 في المائة من سكان العالم) تحت خط الفقر الدولي المقدر بـ 2,15 دولار في اليوم وفق معيار تعادل القوة الشرائية في عام 2017، وتشير التقديرات إلى أن هذا الرقم سينخفض إلى 575 مليون بحلول عام 2030، وهو أقل بكثير من الهدف⁽¹⁸⁾.

8- وهذا النهج النقدي المتبع لتحليل الفقر، الذي اعتمد لرصد التقدم المحرز في الغاية 1-1 من أهداف التنمية المستدامة، لا يفيد في فهم تجربة الأشخاص الذين يعيشون في فقر. وفي المقابل، تقوم النهج المتعددة الأبعاد لتحليل الفقر - على غرار النهج المعتمد لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي وضعه

Christine Corlet Walker, Angela Druckman and Tim Jackson, "Welfare systems without economic growth: a review of the challenges and next steps for the field", *Ecological Economics*, vol. 186 (August 2021).

Arthur M. Okun, "Potential GNP: its measurement and significance", Cowles Foundation Paper 190 (1962).

Eloi Laurent, "From welfare to farewell: the European social-ecological State beyond economic growth", Working Paper 2021.04 (European Trade Union Institute, 2021), p. 13.

Sangheon Lee and others, "Does economic growth deliver jobs? Revisiting Okun's law", انظر أيضاً، International Labour Organization Working Paper 17 (Geneva, International Labour Organization, 2020); and M. Sylvina Porras-Arena and Ángel L. Martín-Román, "The heterogeneity of Okun's law: a metaregression analysis", *Economic Modelling*, vol. 128 (2023).

انظر https://sdgs.un.org/goals/goal1#progress_and_info.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة أكسفورد - على تحديد حالات الحرمان ليس في مجالات الاستهلاك أو الدخل فحسب، بل أيضاً في مجالات التحصيل العلمي، والالتحاق بالمدارس، والوصول إلى مياه الشرب والمرافق الصحية والكهرباء.

9- وتعكس هذه النهج على نحو أفضل بكثير تأثيرات الحرمان المتعدد على قدرة الأفراد على عيش حياة كريمة. غير أنها أيضاً لا تزال غير كافية. فهي لا تستوعب واقع الاستبعاد الاجتماعي، الذي قد ينجم عن عدم قدرة بعض الأسر على تلبية التوقعات الاجتماعية، مثل الحاجة إلى تنظيم جنازات لائقة للوالدين أو حفلات زفاف لائقة للأبناء أو دفع تكاليف الأنشطة اللامنهجية لطفل أو امتلاك هاتف ذكي. وتتغير هذه التوقعات الاجتماعية مع تزايد الثراء العام. ومن هذا المنطلق، فالنمو الاقتصادي (الذي يحدده ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي)، إذا كان مصحوباً باتساع لفجوة التفاوت في الدخل، قد يأتي في نهاية المطاف بنتائج هدامة: فارتفاع المستوى المعيشي داخل مجتمع معين قد يؤدي في الواقع إلى تفاقم الاستبعاد الاجتماعي، وهو أمر يعيشه الفقراء من خلال الشعور بالعار وبانعدام القيمة. وإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تزايد الثراء العام إلى تزايد تسليع بعض الخدمات في مجالات مثل الصحة أو التعليم أو النقل، بحجة أن معظم الناس سيتمكنون عندئذ من دفع تكاليف هذه الخدمات، الأمر الذي يفاقم آثار فقر الدخل. وبهذا المعنى، يمكن للنمو الاقتصادي أن يقترن بتحديث الفقر، بمعنى أن عدد الأشخاص المستبعدين اجتماعياً قد يزداد حتى في ظل تحقيق خفض للحرمان المادي الشديد⁽¹⁹⁾.

باء - تقويض أسس الاقتصاد المنتج

10- يتوقف أداء ما يعرف بالاقتصاد المنتج، الذي يُقاس نشاطه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي، على النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد وتمتص النفايات والتلوث الناجمين عن النشاط الاقتصادي. ويتوقف هذا الاقتصاد أيضاً على ما يسمى بالاقتصاد الإنجابي، الذي يتبلور داخل الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، بمعزل عن مفهوم الأجر، والذي تساهم فيه المرأة على نحو رئيسي. ويتوقف الاقتصاد المنتج أخيراً، على "المشاعات"، التي لا يزال كثير من الفقراء يعتمدون عليها لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وكل عملية نمو اقتصادي تؤدي إلى تآكل تلك الأسس بدلاً من الاعتراف بأن الأركان الثلاثة المذكورة محكوم عليها بأن تغشل في التخفيف من حدة الفقر.

1- تجاوز حدود الكوكب

11- يتطلب النمو الاقتصادي ارتفاعاً مطرداً لاستهلاك الطاقة والموارد المادية بمستويات لم يعد من الممكن تحملها. وقد أدت أشكال الاستهلاك غير المستدامة من جانب مجموعات معينة من السكان، وخاصة في البلدان الغنية، إلى الزج بالأرض في نطاق استغلال غير آمن. فسته من حدود كوكب الأرض التسعة التي تحكم استقرار الأرض وتدعم الحياة المؤدية إلى رفاه الإنسان والتنمية المجتمعية قد تُجووزت بالفعل⁽²⁰⁾. وفي حين أن انبعاثات غازات الدفيئة التي تسبب اضطرابات مناخية خطيرة وظواهر جوية قصوى قد تكون الأشكال الأكثر شهرة على نطاق واسع، إلا أنها لا تمثل الضغط البيئي الوحيد الواقع على النظم الإيكولوجية. فقد حذر برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخراً من أن استخراج الموارد قد تضاعف ثلاث مرات منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، وتوقع أن يرتفع استخراج المواد بنسبة 60 في المائة أخرى

(19) Olivier De Schutter, *The Poverty of Growth* (London, Pluto Press, 2024).

(20) Katherine Richardson and others, "Earth beyond six of nine planetary boundaries", *Science Advances*, vol. 9, No. 37 (2023).

بحلول عام 2060⁽²¹⁾. وفي تقرير التقييم العالمي لعام 2019 بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، قدر المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أن النشاط البشري أدى إلى تغير 75 في المائة من سطح الأرض تغيراً كبيراً، وأن 66 في المائة من مساحة المحيطات تشهد آثاراً تراكمية متزايدة، وأن أكثر من 85 في المائة من الأراضي الرطبة قد فُقدت، وأن ما يقرب من مليون نوع من الأحياء ستواجه الانقراض في غضون العقود المقبلة، ما لم تُتخذ إجراءات للحدّ من حدة العوامل المتسببة في فقدان التنوع البيولوجي. ويشكّل النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي لهذه الاتجاهات، إذ "رَجّحت الحوافز الاقتصادية بصفة عامة كَمّة توسيع النشاط الاقتصادي، المقترن في كثير من الأحيان بالضرر البيئي، على كفة صون الطبيعة أو استصلاحها"⁽²²⁾.

12- وعُلق الكثير من الأمل على "النمو الأخضر"، أو النمو المنفصل عن الضغوط البيئية، بفضل التكنولوجيات الأنظف ووسائل الإنتاج الأكثر كفاءة، وعلى تقليل استخدام الموارد والنفايات والتلوث. غير أن حدود هذا النهج أصبحت الآن واضحة. ففي عام 2019، خلصت مراجعة منهجية إلى أنه "لا يوجد دليل تجريبي يدعم وجود ... فصل مطلق وعالمي ودائم وسريع وكبير بما فيه الكفاية للضغوط البيئية (بما يشمل الموارد والتأثيرات على حد سواء) عن النمو الاقتصادي"⁽²³⁾.

13- ولا يحدث الفصل المطلق بالسرعة المطلوبة ولو في مجال انبعاثات غازات الدفيئة المحدود (وهو واحد فقط من حدود الكوكب التسعة التي بُحثت). ففي استعراض لأداء 36 دولة من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال الفترة 2013-2019، خلص باحثون إلى أنه بينما تمكن 11 بلداً من تحقيق الفصل المطلق بين نسب تزايد الناتج المحلي الإجمالي وانبعاثات غازات الدفيئة خلال الفترة، فالسرعة التي يحدث بها ذلك ستكون أقل من النسب المطلوبة لكي تظل تلك البلدان ضمن ميزانية الكربون العالمية المحددة في اتفاق باريس لعام 2015، بمرعاة اعتبارات الإنصاف. واستناداً إلى إنجازات الفصل التي حققتها هذه البلدان الأحد عشر خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، فهي ستحتاج إلى 223 عاماً في المتوسط لخفض مستوى انبعاثاتها المسجل في عام 2022 بنسبة 95 في المائة، وبحلول نهاية هذه الفترة ستكون تلك البلدان قد أحرقت في هذه العملية، في المتوسط، 27 مرة مقدار "حصتها العادلة" الوطنية المتبقية لها بعد عام 2022 من ميزانية الكربون العالمية (بافتراض سيناريو بقاء الاحترار العالمي في حدود أقل من 1,5 درجة مئوية)⁽²⁴⁾.

14- وهذا يؤكد استنتاجات تقرير التقييم السادس الذي قدمته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في عام 2022. فقد لاحظت الهيئة أنه رغم تمكن 23 بلداً (تمثل 20 في المائة من العينة الإجمالية المكونة من 116 بلداً) من فصل الانبعاثات القائمة على الاستهلاك عن الناتج المحلي الإجمالي

UNEP and International Resource Panel, *Global Resources Outlook 2024: Bend the Trend – Pathways to a Liveable Planet as Resource Use Spikes* (Nairobi, 2024) (21)

Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, *Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services: Summary for Policymakers* (Bonn, 2019), para. B5 (22)

Timothée Parrique and others, *Decoupling Debunked: Evidence and Arguments against Green Growth as a Sole Strategy for Sustainability* (European Environmental Bureau, 2019), p. 31; and Helmut Haberl and others, "A systematic review of the evidence on decoupling of GDP, resource use and GHG emissions, part II: synthesizing the insights", *Environmental Research Letters*, vol. 15, No. 6 (2020) (23)

Jefim Vogel and Jason Hickel, "Is green growth happening? An empirical analysis of achieved versus Paris-compliant CO₂-GDP decoupling in high-income countries", *Lancet Planetary Health*, vol. 7, No. 9 (2023) (24)

خلال الفترة 2015-2018 - من خلال سياسات تجمع بين الاستعانة بمصادر خارجية في الإنتاج الكثيف الكربون وتحسينات في كفاءة الإنتاج ومزيج من مصادر الطاقة - فقد ظل هذا الفصل قصير الأجل في كثير من الأحيان، وحدث في الغالب في بلدان (تتبع بصورة رئيسية إلى الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية) ذات نصيب مرتفع للفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب مرتفع للفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وفصلت 67 دولة أخرى (أو 58 في المائة)، بما في ذلك الصين والهند، نسبياً الناتج المحلي الإجمالي عن الانبعاثات القائمة على الاستهلاك بين عامي 2015 و2018، الأمر الذي يعكس نمواً أبطأ في الانبعاثات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. ولم تشهد 19 دولة أخرى (أو 16 في المائة)، بما في ذلك جنوب أفريقيا ونيبال، أي انفصال بين الناتج المحلي الإجمالي والانبعاثات القائمة على الاستهلاك في الفترة بين عامي 2015 و2018. وفي تلك البلدان، من المرجح أن تؤدي زيادة أخرى في الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع الانبعاثات، إذا اتبعت الاتجاه التاريخي دون حدوث تحسن كبير في كفاءة الإنتاج واستخدام الطاقة. وتحذر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من أنه "على الرغم من أن الفصل المطلق قد خفض الانبعاثات السنوية [في عينة تشمل خمس البلدان البالغ عددها 116 بلداً]، فالانبعاثات المتبقية لا تزال تسهم في زيادة تركيز الكربون في الغلاف الجوي. ولا يكفي الفصل المطلق لتجنب استهلاك الهامش المتبقي من ميزانية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في ظل سيناريو احتراق عالمي يقل عن 1,5 درجة مئوية أو 2 درجة مئوية ولتجنب انهيار المناخ"⁽²⁵⁾.

15- وبالتالي، فبينما يحدث مستوى معين من إزالة الكربون من الاقتصاد، فهو يقتصر في الغالب على البلدان ذات الدخل المرتفع وذات المستويات العالية من نصيب الفرد من انبعاثات غازات الدفيئة، وهو أمر من المؤكد أنه لا يحدث بالسرعة المطلوبة. ولا وجود لحالات مماثلة من الفصل المطلق على صعيد الضغوط البيئية الأخرى، مثل فقدان التنوع البيولوجي واستخدام الموارد. فالنمو الأخضر ليس أمراً يحدث في الواقع. ومع أنه ينبغي تسريع اعتماد التكنولوجيات الخضراء ونماذج الاقتصاد الدائري، فهذه الخطوات لن توفر، بمفردها، حلاً على نطاق واسع وبالسرعة المطلوبة.

2- التقليل من قيمة العمل المفيد اجتماعياً

16- يؤدي التركيز على رفع الناتج المحلي الإجمالي إلى حجب أهمية العمل المنزلي وأعمال الرعاية والحاجة إلى إيلاء هذا الجانب قيمة أكبر. ويُخصّص ما يقرب من 16,4 بليون ساعة كل يوم لأعمال الرعاية الشخصية المباشرة للأطفال الصغار أو الأقارب الأكبر سناً ولأنشطة الرعاية غير المباشرة، مثل الطهي أو التنظيف أو جلب المياه أو حطب الوقود. ويعمل في ذلك بليوناً شخص يعملون ثماني ساعات في اليوم دون أجر. وإذا ما سُدد مقابل لهذه المساهمة على أساس الحد الأدنى للأجر في الساعة، فإنها ستمثل 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وأكثر من ثلاثة أرباع هذا العمل (76,4 في المائة) تقدمه النساء، اللاتي يكسرن 3,2 أمثال الوقت الذي يكرسه الرجال لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر⁽²⁶⁾.

17- وتُشكّل أعمال الرعاية جانباً حيوياً في الاقتصاد: فالعمل المنتج مستحيل من دونها. ومع ذلك، فبسبب عدم إعطاء قيمة لأعمال الرعاية بمقياس نقدي، فهي عموماً لا تؤخذ في الحسبان أو تُدعم من

(25) Shobhakar Dhakal, Jan Christoph Minx and Ferenc L. Toth, "Emissions trends and drivers", in *Climate Change 2022: Mitigation of Climate Change*, Intergovernmental Panel on Climate Change (Cambridge and New York, Cambridge University Press, 2022), para. 2.3.3.

(26) Jacques Charmes, *The Unpaid Care Work and the Labour Market. An Analysis of Time Use Data based on the Latest World Compilation of Time-use Surveys* (Geneva, International Labour Organization, 2019), p. 47.

خلال الاستثمار الاجتماعي. وثمة تغير تدريجي على هذا الصعيد. فمنذ عام 2013، أُدرجت الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة على نحو أكثر انتظاماً الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في الإحصاءات، وذلك تحت عنوان "الخدمات المقدمة للأغراض الذاتية"؛ وتتضمن أهداف التنمية المستدامة غايةً (الغاية 5-4 المندرجة ضمن الهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين) تقوم على الاعتراف بالرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي وإعطائهما قيمة.

18- والاعتراف بالأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر هي خطوة أولى تكفل وضع هذه الأعمال في الحسبان في التحليل الاقتصادي وفي السياسات العامة؛ واعتبار تربية الأطفال وتعليمهم أو رعاية قريب معال تجربة عمل قيّمة من وجهة نظر أرباب العمل المحتملين؛ ومنح إجازات والدية مدفوعة الأجر وإجازات لمقدمي الرعاية الآخرين؛ وإدراج "استحقاقات الرعاية" في حساب المعاشات التقاعدية، على النحو المطلوب بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽²⁷⁾. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومات أن تعمل على تقليل نطاق وعبء الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية، وهو ما يتطلب ضمان حصول الجميع على المياه المأمونة والمرافق الصحية ونظم الطاقة المنزلية، وخدمات الرعاية الميسورة التكلفة والعالية الجودة، فضلاً عن سن سياسات تدعم الأمهات والآباء في أدوارهم الوالدية وغيرهم من مقدمي الرعاية. وأخيراً، ينبغي إعادة توزيع الرعاية والمسؤوليات المنزلية لإحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين التوازن بين العمل والحياة للجميع. ومع ذلك، لن يتحقق أي من هذه الأهداف ما لم يُحسن الجانب التمثيلي أيضاً، إذ يجب إشراك العاملين في مجال الرعاية ومنظمات حقوق المرأة، على وجه الخصوص، في مندييات اتخاذ القرار في مكان العمل والمجتمع وفي الساحة السياساتية لضمان أن يكون لمقدمي الرعاية بأجر أو بغير أجر صوت في إنشاء رعاية جيدة وظروف عمل لائقة⁽²⁸⁾.

19- وبصرف النظر عن العمل المنزلي وأعمال الرعاية، تؤدي نزع "هيمنة النمو" إلى التقليل من قيمة العمل المتمثل في تقديم مساهمات إيجابية للمجتمع، بينما يُبالغ في قيمة العمل الذي "يخلق القيمة المضافة": فكما أكده علماء "الاقتصاد الأساسي"، على سبيل المثال⁽²⁹⁾، تُكافأ الوظائف الأكثر ربحية على نحو أفضل من خلال الأجر الأعلى وظروف العمل الأفضل، بما في ذلك الأمن الوظيفي، حتى وإن لم تكن الأكثر فائدة⁽³⁰⁾.

3- تآكل المشاعات

20- في العديد من المجتمعات، يُعتمد على المشاعات - الموارد والمؤسسات التي تُدار على نحو جماعي - للوصول إلى المياه أو أراضي الرعي أو الغذاء، أو الخدمات، مثل الرعاية الصحية أو التعليم. ولا تزال معايير حقوق الإنسان تشهد تطوراً تدريجياً يصبّ في مراعاة أفضل للحاجة إلى حماية المشاعات من قوى السوق والخصخصة على حد سواء، ومن استحواذ الدولة عليها. وقد أشارت صكوك أبرمت مؤخراً صراحة إلى نظم الملكية المشتركة القائمة على الأشكال العرفية للحيازة، من أجل ضمان حماية هذه النظم من التعدي. وتتص "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني"، التي أقرتها في عام 2012 لجنة الأمن الغذائي

(27) انظر لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، *تروخييو كاليري ضد الإكوادور* (E/C.12/63/D/10/2015).

(28) High-Level Panel on Women's Economic Empowerment, "Leave no one behind: taking action for transformational change on women's economic empowerment" (2017).

(29) انظر <https://foundationaleconomy.com>.

(30) A/78/175، الفقرات 49-54.

العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على أن الدول ينبغي أن تضمن من خلال أطر حوكمة الحيازة "الاعتراف بحقوق الحيازة المشروعة واحترامها، بما في ذلك حقوق الحيازة العرفية المشروعة التي لا تتمتع في الوقت الحاضر بحماية القانون" (المبدأ التوجيهي 5-3)، كما تنص "في حالة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات المملوكة ملكية عامة والتي تُستخدم وتدار على نحو جماعي (يشار إليها في بعض السياقات الوطنية باسم المشاعات)، على أنه يتعين على الدول... أن تقرّ بهذه الأراضي ومصايد الأسماك والغابات المملوكة ملكية عامة وما يتصل بها من نظم الاستخدام الجماعي والإدارة وأن تحميها، بما في ذلك في عمليات التخصيص التي تقوم بها الدولة" (المبدأ التوجيهي 8-3).

21- ونجد نصاً مماثلاً في "الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر"، الذي اعتمده في عام 2014 لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على إثر عملية تشاركية دامت ثلاث سنوات، وكذلك في إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، الذي اعتمده الجمعية العامة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2018⁽³¹⁾.

22- وإضافة إلى حظر إقدام الدول على حرمان الناس من الوصول إلى الموارد التي يعتمدون عليها، يفرض قانون حقوق الإنسان واجب عدم الإخلال بإنتاج وتخصيص الموارد على أساس ممارسة التشايع (أي الإدارة الجماعية للموارد المشتركة) كجزء من واجب أوسع يتمثل في الامتناع عن التدخل في التمتع بالحقوق. وفي الحالات التي ينتج فيها المجتمع المحلي بنفسه السلع والخدمات المقابلة لهذه الحقوق، أو عندما يتوقف التمتع السالف الذكر على إمكانية الوصول القائمة إلى موارد معينة، مثل الأرض والمياه، يتمثل هذا الواجب في احترام الترتيبات المؤسسية القائمة على المشاعات. وفي حين أن هذا الواجب قد أُكِّد في المقام الأول فيما يتعلق بالأرض أو الموارد الطبيعية، فإنه لا يقتصر عليها. وتحدد اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم 4(1991) بشأن الحق في السكن اللائق، الوصول المستمر إلى الموارد الطبيعية والعامة باعتبارها عنصراً من عناصر ما يشكل السكن اللائق (الفقرة 8(ب)). ويمكن اعتبار حالة تعاونيات الإسكان التي تقودها المجتمعات المحلية، مثل برنامج بان مانكونغ الذي أُطلق في تايلاند في عام 2016⁽³²⁾. أو مبادرة MOBA Housing SCE (الجمعية التعاونية الأوروبية) في وسط وجنوب شرق أوروبا⁽³³⁾، مثلاً يوضح المساهمة الممكنة للمبادرات المجتمعية في ضمان الحصول على السكن⁽³⁴⁾. وأدرجت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم 19(2007) بشأن الحق في الضمان الاجتماعي، كجزء من واجب الدولة في احترام هذا الحق، التزاماً بعدم "التدخل التعسفي أو غير المعقول في ترتيبات العون الذاتي أو الترتيبات العرفية أو التقليدية المتعلقة بالضمان الاجتماعي" أو "في المؤسسات التي أنشأها أفراد أو هيئات اعتبارية لتوفير الضمان الاجتماعي" (الفقرة 44).

23- وفي ظل ظروف معينة، تدير المجتمعات المحلية الموارد المشتركة بطرق أكثر استدامة وفعالية مما لو تُركت هذه الإدارة إما لفرادى الملاك بعد عملية خصخصة أو للدولة⁽³⁵⁾. وتوجد المجتمعات المحلية

(31) انظر على وجه الخصوص المادتين 5(1) و28.

(32) انظر <https://en.codi.or.th/baan-mankong-rural>.

(33) انظر <https://moba.coop>.

(34) Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights, "The commons and public services: a new way forward or an alternative to human rights?" (2024).

(35) Stéphanie Leyronas, Benjamin Coriat and Kako Nubukpo, eds., *The Commons: Drivers of Change and Opportunities for Africa* (Washington, D.C., World Bank, 2023).

في وضع مثالي يسمح لها بتصميم الحوكمة الأنسب للظروف المحلية. وينظر أفراد المجتمع المحلي إلى القواعد التي يضعونها على أنها مشروعة للغاية، إذ يؤدي إسهامهم في تشكيل الحوكمة إلى توليد حافز قوي لديهم للمساهمة في إنفاذها. وأخيراً، فيما أن القواعد وضعت بهدف تحسين حالة المجتمع ككل بدلاً من حالة فرادى الأعضاء، فقد يتسنى تصميمها بما يكفل التقليل إلى أدنى حد من العوامل الخارجية السلبية والحفاظ على استدامة المورد في الأجل الطويل، وبالتالي تحسين الاستدامة⁽³⁶⁾. وبالتالي، يتيح تقديم الخدمات من خلال المشاعات عدداً من الفوائد، بما في ذلك تمكين المجتمعات المحلية من ابتكار حلولها الخاصة، وكفالة الوصول الشامل للجميع، وتحسين المساءلة. ومع ذلك، كثيراً ما شجع السعي إلى تحقيق النمو عمليات خصخصة كانت نتيجتها تقويض المشاعات في سبيل إنشاء أسواق جديدة وزيادة أرباح استغلال الموارد إلى أقصى حد⁽³⁷⁾.

ثالثاً – التنمية بدون نمو

24- ليس القصد من توجيه الاقتصادات نحو سيناريوهات ما بعد النمو فرض نهج تقشفي؛ وينبغي عدم الخلط الأمر بمفهوم الركود، على الرغم من أن الركود يتسم بمعدلات نمو سلبية. فالقصد من توجيه الاقتصاد نحو مستقبل ما بعد النمو هو التخطيط ديمقراطياً للانتقال نحو اقتصاد يقلل من إدمانه على النمو، بطريقة تسهم في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي الحد من أوجه عدم المساواة. وسوف تواجه محاولات إخراج المجتمعات من حلقة البحث عن النمو بالمقاومة ما دام الناس يساؤون بين النمو الاقتصادي والتقدم وتحسين الرفاه⁽³⁸⁾. لذلك يظل تعزيز الديمقراطية أمراً ضروري إذا ما أردنا لنهج ما بعد النمو في مجال التنمية أن ينجح، يمكن للأشكال التشاركية للديمقراطية على وجه الخصوص أن تسمح بالتشكيك في بعض الافتراضات الواسعة الانتشار بشأن العلاقة بين النمو والرفاه، أو السعادة⁽³⁹⁾.

25- ولا يجوز الخلط بين ضمان الرفاه المرتكز على إعمال حقوق الإنسان وإشباع الرغبة غير المحدودة في الحصول على المزيد، النابعة من استراتيجيات التسويق التي تنتهجها الشركات ويغذيها التنافس على المركز الاجتماعي والبحث عن "سلع المكانة"⁽⁴⁰⁾. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يحل معيار الكفاية القائم على حقوق الإنسان محل التوقعات غير الواقعية القائمة على سيادة المستهلك⁽⁴¹⁾. ولا يتطلب الإعمال الكامل لحقوق الإنسان جهداً لا نهاية له لتلبية احتياجات لا حصر لها، بل يتطلب ضمان

(36) Elinor Ostrom, *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action* (New York, Cambridge University Press, 1990); Arun Agrawal, "Common property institutions and sustainable governance of resources", *World Development*, vol. 29, No. 10 (2001), pp. 1649–1672; and Michael Cox, Gwen Arnold and Sergio Villamayor Tomás, "A review of design principles for community-based natural resource management", *Ecology and Society*, vol. 15, No. 4 (2010).

(37) للاطلاع على آثار خصخصة الأصول العامة، انظر A/73/396.

(38) Milena Büchs and Max Koch, "Challenges to the degrowth transition: the debate about wellbeing", *Futures*, vol. 105 (2019), pp. 155–165.

(39) Jonas Lage and others, "Citizens call for sufficiency and regulation – a comparison of European citizen assemblies and national energy and climate plans", *Energy Research & Social Science*, vol. 104 (2023).

(40) Fred Hirsch, *Social Limits to Growth* (London, Routledge and Kegan Paul, 1977); and Robert H. Frank, "Positional externalities cause large and preventable welfare losses", *American Economic Review*, vol. 95, No. 2 (2005), pp. 137–141.

(41) Doris Fuchs and others, *Consumption Corridors: Living a Good Life within Sustainable Limits* (London, Routledge, 2021), p. 69.

مجموعة من الاستحقاقات التي تسمح للأفراد بأن ينعموا بالرفاه في عالم محدود الموارد. وتشدد لجنة حقوق الطفل على ضرورة إعمال الحق في السكن اللائق والغذاء والمياه والمرافق الصحية على نحو مستدام، بما في ذلك ما يتعلق باستهلاك المواد واستخدام الموارد والطاقة وتملك الأمكنة والطبيعة⁽⁴²⁾.

26- وينبغي أن تكفل المداولات الديمقراطية تكريس الموارد المتاحة في المقام الأول لضمان مستويات كافية من الخدمات العامة (في مجالات مثل الصحة والتعليم والنقل العام والطاقة والإسكان) والحماية الاجتماعية، بدلاً من تلبية الطلب الذي يصدر عن الفئات ذات القوة الشرائية الأعلى⁽⁴³⁾. وبهذا المعنى، يكون مستقبل ما بعد النمو مستقبلاً يركز على الإعمال الكامل لحقوق الإنسان، وهو منحى يناقض تماماً التضحية بالحقوق من أجل تلبية الحاجة المزعومة إلى خفض الإنفاق العام.

ألف- القيمة لما يهم

27- أحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة في تصميم واستخدام مؤشرات التقدم الاجتماعي باعتبارها بديلاً عن الناتج المحلي الإجمالي⁽⁴⁴⁾. وفي حين أن عدداً من البلدان قد اعتمد مؤشرات الرفاه بأشكال مختلفة، فقد ذهب بعضها إلى أبعد من ذلك، مستخدماً هذه المؤشرات لتوجيه السياسات وفي عام 2008، أدخلت بوتان مؤشر السعادة الوطني العام، الذي يهدف إلى قياس التقدم المحرز من خلال تسعة مجالات و33 مؤشراً تشمل الرفاه النفسي والصحي والثقافي والبيئي؛ ويقتضي دستور بوتان من الحكومة مراعاة مستوى السعادة العام على الصعيد الوطني في وضع سياساتها⁽⁴⁵⁾. وتشير دساتير إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى مسألة "الحياة الكريمة" كإطار توجيهي للتنمية⁽⁴⁶⁾. وفي حكومة اسكتلندا، تسهر وحدة الأداء الوطني على تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق المحصلات الوطنية (المنشأة بموجب إطار الأداء الوطني لعام 2007)، استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. وفي ويلز، يسهر المفوض المعني برفاهية الأجيال القادمة على تنفيذ "قانون رفاهية الأجيال القادمة لعام 2015". وفي عام 2019، أصبحت نيوزيلندا واحدة من أوائل الدول التي نفذت ما يُعرف بميزانية الرفاهية، التي تضع الرفاهية والبيئة في صميم عملية وضع الميزانية الحكومية، بدلاً من التركيز الضيق على الناتج المحلي الإجمالي؛ وتساعد لوحة معلومات مستويات المعيشة على رصد جوانب لا تقتصر فقط على التأثيرات المالية والاقتصادية للخيارات السياسية.

(42) التعليق العام رقم 26 (2023). انظر أيضاً Andreas Buser, "From doughnut economics to doughnut jurisprudence: a human rights perspective", *Human Rights Law Review*, vol. 24, No. 2 (forthcoming) (يصدر قريباً).

(43) Timothée Parrique, "The political economy of degrowth", PhD dissertation, Université Clermont Auvergne and Stockholm University, 2019.

(44) Rutger Hoekstra, *Replacing GDP by 2030. Towards a Common Language for the Well-Being and Sustainability Community* (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2019).

(45) Milan Thomas and Yangchen C. Rinzin, "What is Bhutan's Gross National Happiness Index?", Asian Development Blog, 20 March 2023 <https://blogs.adb.org/blog/your-questions-answered-what-bhutan-s-gross-national-happiness-index>.

(46) Alberto Acosta, "El buen (con)vivir, una utopía por (re)construir: alcances de la Constitución de Montecristi", *Obets Revista de Ciencias Sociales*, vol. 6, No. 1 (2011), pp. 35–67 (in Spanish); and Martin Calisto Friant and John Langmore, "The *buen vivir*: a policy to survive the Anthropocene?", *Global Policy*, vol. 6, No. 1 (2015), pp. 64–71.

28- وفي عام 2020، أوصى "الفريق الاستشاري للأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بسردية النمو الجديدة" بأن ينظر صانعو السياسات في أربعة أهداف أساسية للأطر الجديدة التي ينبغي أن تحكم الشق النظري والتحليلي والسياساتي للاقتصاد، وهي: الاستدامة البيئية، وتحسين الرفاه، وخفض عدم المساواة، وتعزيز قدرة النظم على التحمل⁽⁴⁷⁾. وبينما أقر الفريق الاستشاري بأن "الدخل مهم، لا سيما بالنسبة للفئات ذات الدخل المنخفض"، فقد شدد على أن "العوامل الأخرى المتنوعة للغاية" التي تسمح "بحياة مُرضية ومزدهرة" لن تنتج تلقائياً عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. وأكد الفريق أنه مهما كان التقدم المتوقع من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي "فقد يتضرر في كثير من الأحيان بالأساليب التي يُؤلّد بها - خاصة في حالة الفئات ذات الدخل المنخفض أو التي تواجه الهشاشة في العمل، وحيثما تولى الأولوية للاستهلاك الخاص على حساب السلع العامة"⁽⁴⁸⁾.

29- وكان للأمم المتحدة كذلك دور في هذا الصدد. ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990 وضع مؤشر للتنمية البشرية باعتباره مقياساً موجزاً لإنجازات مختلف البلدان في ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية: العيش حياة طويلة وصحية، والمعرفة، والتمتع بمستوى معيشي لائق⁽⁴⁹⁾. وفي إطار أهداف التنمية المستدامة، استند اعتماد الغاية 17-19 إلى قرار الجمعية العامة 309/65 المؤرخ 19 تموز/يوليه 2011، الذي سلّم في الجمعية بأن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بطبيعته لم يصمم للإحاطة بسعادة ورفاه الناس في بلد ما وبأنه لا يعكس هذه الجوانب على نحو كاف، وبأن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة يمكن أن تعرقل التنمية المستدامة، وبأن هناك حاجة إلى نهج أكثر شمولاً وإنصافاً وتوازناً حيال مسألة النمو الاقتصادي يعزز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والسعادة والرفاه لجميع الشعوب. وعلاوة على ذلك، دعت الدول الأعضاء إلى مواصلة وضع تدابير إضافية تجسد على نحو أفضل أهمية السعي إلى تحقيق السعادة والرفاه في سياق التنمية، بهدف توجيه سياساتها العامة. والحاصل أن أهداف التنمية المستدامة ذاتها توفر بديلاً للناتج المحلي الإجمالي كبوصلة لتوجيه الإجراءات العمومية.

30- وبالاستناد إلى تقرير جدول أعمالنا المشترك، أقر الأمين العام في موجز السياسات رقم 4 بأن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحسبان رفاه الإنسان وحدد طرقاً مختلفة لتجاوز مفهوم الناتج المحلي الإجمالي في سياق السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽⁵⁰⁾. وإذ لاحظ أن الرفاه والمساواة والاستدامة البيئية ظواهر معقدة ومتعددة الأبعاد لا يمكن معالجتها بمؤشر موجز واحد، مثل الناتج المحلي الإجمالي⁽⁵¹⁾، تساءل عن فائدة وجود مؤشر مركب واحد لكل شيء، معتبراً أن مثل هذه المؤشرات قد توجز الأمور أكثر مما ينبغي وقد لا تكشف إلا جانباً ضيقاً جداً، الأمر الذي يجعل الاسترشاد بها في السياسات غير ذي جدوى⁽⁵²⁾. وبدلاً من ذلك، يؤيد الأمين العام إنشاء إطار مفاهيمي لتقييم ما يهم، يركز على تحقيق ثلاث نتائج (الرفاه والقدرة على الفعل، واحترام الحياة والكوكب، والحد من أوجه عدم المساواة وزيادة التضامن) وثلاثة عناصر (الحوكمة التشاركية وتقوية المؤسسات، والاقتصادات المبكرة والأخلاقية،

(47) OECD, *Beyond Growth: Towards a New Economic Approach* (Paris, 2020).

(48) المرجع نفسه، الصفحة 17.

(49) انظر <https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI>.

(50) الأمين العام، "إضفاء القيمة على الأشياء ذات الأهمية - إطار عمل لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي"، الموجز السياسي 4 - جدول أعمالنا المشترك (أيار/مايو 2023)، الصفحتان 3 و8.

(51) المرجع نفسه، الصفحة 10.

(52) المرجع نفسه.

والانتقال من الضعف إلى القدرة على التحمل⁽⁵³⁾. واقترح الأمين العام في موجز السياسات إنشاء فريق خبراء مستقل رفيع المستوى لوضع لوحة رصد للمؤشرات الممكنة.

31- وبصفة عامة، تنطوي تلك المحاولات الرامية إلى تحديد مؤشرات الرفاه على ثلاثة أوجه قصور. أولاً، يُنظر إليها على أنها اعتباطية وغير توافقية أو موضوعية، إذ يمكن الاعتراض على قائمة عناصر الرفاه وعلى الترجيح الذي يجب اعتماده لكل عنصر. ثانياً، لا تشمل تلك المؤشرات عنصر خاصاً بالمساءلة، إذ يمكن للحكومات، باستثناءات نادرة، أن تتجاهل عملياً إشارات التحذير التي تبيّن مؤشرات الرفاه. ولهذين السببين، من المستصوب للغاية إرساء مؤشرات الرفاه على أرضية قائمة على حقوق الإنسان والسماح لآليات حقوق الإنسان برصد الامتثال المتعلق بها. ثالثاً، رغم أن هذه المؤشرات تظل أداة تسمح للمجتمعات بفهم الاتجاه الذي تسلكه، فهي غير مواتية لتحديد الحلول. فقد تُنبه المجتمعات المحلية إلى ضرورة تغيير المسار، لكنها تظل قاصرة عندما يتعلق الأمر بتبيان كيفية ذلك. وفيما يلي يستكشف المقرر الخاص بعض مسارات العمل الممكنة.

باء - مكافحة أوجه عدم المساواة

32- ينبغي أن تكون مكافحة التفاوتات في الدخل والثروة - أي "التفاوتات الرأسية"، في مقابل "التفاوتات الأفقية" بين المجموعات التي ظل قانون حقوق الإنسان يوليها أكبر الاهتمام من منظور تقليدي - في صميم البحث عن نهج لما بعد النمو يمكن اتباعها للقضاء على الفقر.

33- أولاً، تسمح أوجه عدم المساواة (داخل البلدان وفيما بينها على السواء) لأكثر الناس ثراءً بالتحكم - كنتيجة - في موارد لا تتاح لتلبية الاحتياجات الأساسية للأشخاص الذين يعيشون في فقر. وكما استرشد نظام الإنتاج بالطلب، كلما سمح باستمرار الفوارق في الدخل، وكلما حُوّل المزيد من الموارد لتلبية رغبات الأغنياء، بدلاً من تلبية احتياجات الفقراء. وبالتالي يصبح الاقتصاد أقل كفاءة في تلبية هذه الاحتياجات عندما يتسامح مع مستويات عالية من عدم المساواة.

34- ثانياً، ينطوي تراكم الثروة في أيدي نخبة ضيقة على تأثيرات كبيرة، لا سيما فيما يتصل بانبعثات غازات الدفيئة، بسبب الخيارات الاستثمارية لمجموعات الأكثر ثراءً. وتبيّن أن أغنى 1 في المائة من سكان العالم مسؤولون عن 23 في المائة من الزيادة الإجمالية في الانبعاثات منذ عام 1990 (في حين أن أفقر 50 في المائة كانوا مسؤولين عن 16 في المائة فقط من إجمالي نمو الانبعاثات)؛ وينتج الجزء الأكبر من انبعاثات الفئة الأغنى عن استثمارات هذه الفئة وليس عما تستهلكه⁽⁵⁴⁾.

35- ثالثاً، من شأن تقليص أوجه عدم المساواة أن يكبح جماح أنماط الحياة الأقل استدامة، التي لا تستطيع تحملها سوى أغنى شرائح السكان، وأغلبها في البلدان الغنية. وعلى الصعيد العالمي، يساهم أغنى 10 في المائة من سكان العالم (يعيش ثلثاهم في المناطق المرتفعة الدخل) بحوالي 36-45 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، في حين أن انبعاثات الاستهلاك الحياتي للمواطنين ذوي الدخل المتوسط والمواطنين الأكثر فقراً في الاقتصادات الناشئة يقل بمقدار يتراوح بين 5 مرات و50 مرة عن استهلاك نظرائهم في البلدان ذات الدخل المرتفع⁽⁵⁵⁾. وليست ثروة النخبة وحدها هي مكمّن الإشكال، بسبب نوع أنماط الاستهلاك التي تسمح بها، بل يكمن الإشكال في عدم المساواة في حد ذاته، لأنه يشجع

(53) المرجع نفسه، الصفحة 9.

(54) Lucas Chancel, "Global carbon inequality over 1990-2019", *Nature Sustainability*, vol. 5, No. 11 (2022), pp. 931-938.

(55) Dhakal, Minx and Toth, "Emissions trends and drivers", paras. 2.6.1 and 2.6.2.

التنافس على المركز الاجتماعي من خلال الاستهلاك المادي. والحقيقة أن الإنسان عندما يتجاوز مستوى معيناً من الثراء الفردي فهو لا يرغب في الأشياء المادية بسبب ما تجلبه له من راحة بل بسبب الرسالة التي يرسلها إلى من حوله، لأن المجتمعات التي تتعدم فيها المساواة تغذي سباقاً دائماً على المركز الاجتماعي من خلال الاستهلاك⁽⁵⁶⁾. وعلى النقيض من ذلك، في المجتمعات الأكثر مساواة، أو في المجتمعات حيث يمكن الإشارة إلى المركز الاجتماعي بوسائل أخرى غير الاستهلاك، يصبح النمو المطلوب لتغذية ثلاثية العمل - الإنفاق - الاستهلاك أقل ضرورة⁽⁵⁷⁾.

36- رابعاً، للتفاوت في الدخل والثروة عواقب سياسية. فالهيمنة الاقتصادية تتحول بسهولة إلى نفوذ سياسي، مما يسمح لأغنى مجموعات السكان وأقوى الجهات الفاعلة الاقتصادية باستخدام حق النقض ضد أي تغيير قد يتحدى الوضع الراهن الذي تستفيد منه⁽⁵⁸⁾. وعلاوة على ذلك، في المجتمعات الأكثر تفاوتاً، تكون المشاركة المدنية أقل بشكل عام، وتنتهي فوارق الوصول إلى المعلومات والسلطة الأشخاص الفقراء عن التعبئة، على الرغم من أنهم هم الأكثر تضرراً من عدم اتخاذ إجراءات بشأن القضايا المتعلقة مثلاً بتلوث الهواء والماء، التي لا يمكنهم حماية أنفسهم منها⁽⁵⁹⁾.

37- وهكذا، تؤدي عدم المساواة إلى حلقة مفرغة. إنها تؤدي إلى أمولة الاقتصاد الذي يعد مصدراً رئيسياً لزيادة انبعاثات غازات الدفيئة وتحفز تبني أنماط استهلاك يفرضها الأغنياء - منازل أكبر، سيارات أقوى، سفريات فريدة من نوعها - على نحو ينافس المجتمعات المهمشة والأسر ذات الدخل المنخفض في استخدام الموارد الشحيحة. وتعجز هذه المجتمعات والأسر المعيشية عن مجاراة هذا المزاد العلني فتتصق منه، وقد تعجز في نهاية المطاف عن تلبية احتياجاتها، حتى في الحالات التي تكون فيها الموارد كافية لضمان مستويات معيشية لائقة للجميع. فأنماط حياة الأغنياء، المدفوعة بالتنافس على المركز الاجتماعي وبالاستهلاك التباخري، تغذي النموذج الاستهلاكي لنظامنا الاقتصادي العالمي الراهن، الذي يعتمد على التزايد الدائم لإنتاج وشراء السلع الاستهلاكية للحفاظ على النمو الاقتصادي. وتتعارض أنماط الحياة هذه تماماً مع الحاجة إلى تقليل الضغوط البيئية. ومع ذلك، تسمح السيطرة على الأصول من جانب أقوى الفاعلين الاقتصاديين، الذين يعيشون مرحلة ازدهار في ظل الوضع الراهن، باستخدام حق النقض ضد أي إصلاح كبير قد يهدد مكانتهم المهيمنة.

جيم - الانتقال من الاقتصاد القائم على الربح إلى الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان

38- من شأن إصلاحات الاقتصاد التي تقلل من اعتماده على السوق أن تسمح للمجتمعات بالابتعاد عن الحلقة المفرغة القائلة بأن فرط الإنتاج، الذي تمليه الحاجة إلى زيادة الأرباح، لا يمكن أن يتسنى إلا من خلال تحفيز فرط الاستهلاك، الأمر الذي حبس الناس في دوامة العمل والاستهلاك وشكل عبء

Olivier De Schutter, Kate Pickett and Richard Wilkinson, "Equality as an ingredient for a post-growth world", in *Transformative Ideas - Ensuring a Just Share of Progress for All*, Kalina Arabadjieva and others, eds. (Brussels, European Trade Union Institute, 2023), pp. 81-92 (56)

Richard Wilkinson and Kate Pickett, *The Spirit Level. Why Greater Equality Makes Societies Stronger* (London, Allen Lane, 2009), p. 226 (57)

Martin Gilens, *Affluence and Influence. Economic Inequality and Political Power in America* (Princeton, Princeton University Press, 2012); and Alessandro Roncaglia, *Power and Inequality: A Reformist Perspective* (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2024) (58)

James K. Boyce, "The environmental cost of inequality", *Scientific American*, vol. 319, No. 5 (2018), p. 72; and James K. Boyce, *Economics for People and the Planet: Inequality in the Era of Climate Change* (Anthem Press, 2019) (59)

أمام التمتع بالحياة. ففي جانب الاستهلاك، ينبغي أن يكون الحصول على السلع والخدمات اللازمة للتمتع الكامل بحقوق الإنسان أقل اعتماداً على القدرة على الدفع، وبالتالي أقل توقفاً على الوصول إلى وظائف مجزية. وفي جانب الإنتاج، يجب أن يكون تركيز الآليات الإنتاجية تركيزاً أكبر على الاستجابة للاحتياجات الأساسية وأقل على تلبية الرغبات التي تصنعها الاستراتيجيات التسويقية للشركات ويحفزها القلق على المركز الاجتماعي. وتبرز خمس أولويات في هذا الصدد.

1- تحفيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

39- يشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دور المؤسسات التي تضع "الناس والغرض الاجتماعي فوق رأس المال في توزيع واستخدام الفوائد و/أو الأرباح فضلاً عن الأصول"⁽⁶⁰⁾. فتلك المؤسسات تنتج سلعاً وتقدم خدمات من أجل الوفاء بمهمتها الاجتماعية، على النحو الذي يحدده أعضاؤها⁽⁶¹⁾. وبالتالي يكون الغرض منها ليس مكافأة المستثمرين وإنما تلبية احتياجات المجتمع⁽⁶²⁾.

40- فمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا يجوز لها من جهة إعادة توزيع أرباح الأسهم على حملة الأسهم كما تخضع من جهة أخرى لتقييد صارم لقدرتها على مكافأة المستثمرين. ورأس مال هذه المؤسسات هو "رأس مال صبور" يثبط المكاسب قصيرة الأجل ولا يسمح بتراكم الثروة أو المضاربة المالية⁽⁶³⁾. ويُعاد استثمار أي فائض يُولّد في الشركة أو يُعاد تخصيصه ضمناً، من خلال سياسة المشتريات أو المبيعات على سبيل المثال. وعلاوة على ذلك، تتسم إدارة مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي بأنها ديمقراطية؛ فبدلاً من ربط حقوق التصويت بحجم رأس المال المستثمر، يكون لكل صاحب مصلحة عادة صوت واحد، ويكون لمعظم أصحاب المصلحة دور مزدوج: مستثمر - عامل، أو مستثمر - مستهلك، أو حتى مستثمر - مورد⁽⁶⁴⁾. ويضمن صنع القرار الديمقراطي هذا أن القرارات الاستراتيجية للمؤسسة لن تخدم البحث عن أقصى قدر من الربح وإنما الدفع بمصالح أعضائها و/أو بالمصلحة العامة⁽⁶⁵⁾.

41- وعلى النقيض من المشاريع المستهدفة للربح، التي لا بد من تحقيق النمو فيها من أجل اجتذاب المستثمرين، والتي تعتمد أرباحها على الممارسات التجارية الاستخراجية (لأنها محكومة بأن تستفيد أكثر من المردود)، يمكن لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تفصل بين الجدوى الاقتصادية وحتمية النمو.

2- إضفاء الطابع الديمقراطي على العمل

42- لئن كانت الحوكمة الديمقراطية هي إحدى خصائص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فالديمقراطية في مكان العمل يمكن، بل ينبغي، أن تُشجّع في جميع الشركات، بما في ذلك القطاع

(60) قرار منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الوثيقة ILC.110/Resolution II، 10 حزيران/يونيه 2022، الفقرة 5.

(61) Sybille Mertens, *La gestion des entreprises sociales* (Liège, Edipro, 2010).

(62) Walter W. Powell and Richard Steinberg, *The Nonprofit Sector: A Research Handbook*, 2nd ed. (New Haven, Yale University Press, 2006).

(63) Matthew Thompson, "Social economy and social enterprise", in *International Encyclopedia of Human Geography*, Audrey Kobayashi, ed., 2nd ed., vol. 12 (Elsevier, 2020), pp. 239-247.

(64) OECD, "What is the social and solidarity economy? A review of concepts", OECD Local Economic and Employment Development Papers, No. 2023/13 (2023).

(65) المرجع نفسه.

الربحي⁽⁶⁶⁾. فبينما يُفترض عموماً أن النقابات ستُعارض الانتقال إلى أساليب إنتاج ونماذج أعمال أكثر استدامة بيئياً، خاصة في الصناعات الشديدة التلويث أو الكثيفة الاستخدام للموارد، هناك أدلة على أن هذا الأمر أخذ في التغيير⁽⁶⁷⁾. وغالباً ما تتلاقى مصلحة العمال في وجود ظروف عمل صحية ومأمونة مع البحث عن طرق إنتاج أقل ضرراً بالبيئة. فالعمال هم جزء من المجتمعات المتأثرة بالنفايات والتلوث الناجم عن بعض عمليات الإنتاج، وهو أمر يقع وقعه عليهم أكثر بكثير من حملة الأسهم. وأخيراً، من شأن منح العمال دوراً أكثر أهمية في تشكيل القرارات الاستراتيجية للشركات، بما في ذلك في سلاسل التوريد العالمية، أن يقلل من الحوافز التي تحث الشركات على الاستعانة بمصادر خارجية في القطاعات الأكثر تلويثاً من سلاسل الإنتاج ونقلها إلى الولايات القضائية التي لا توجد فيها لوائح بيئية أو لا تُنفذ فيها بصورة كافية.

43- ويمكن تعزيز ديمقراطية العمل من خلال ضمان حصول العمال على ضروريات الحياة بوسائل أخرى غير العمل. فمن شأن اعتماد ضمان الوظيفة⁽⁶⁸⁾. أو تعميم الخدمات الأساسية أن يُضعف قدرة الشركات على اللجوء إلى "الابتزاز الوظيفي" وبالتالي سيدعم أيضاً محاولات العمال لضمان عدم إعطاء الأولوية لزيادة الأرباح على صحة العمال أو المجتمعات⁽⁶⁹⁾.

3- تقاسم العمل

44- ينطوي تقصير ساعات العمل على إمكانات كبيرة للحد من ضغط النشاط الاقتصادي على النظم الإيكولوجية⁽⁷⁰⁾. ففي دراسة قارنت بين 29 دولة من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ذات الدخل المرتفع على مدى السنوات 1970-2007، تبين أن تقليل ساعات العمل قلل من البصمة الإيكولوجية (تقاس بالمساحة السطحية للأراضي المنتجة بيولوجياً اللازمة لتلبية الطلب فيما يتعلق بالغذاء والإسكان والنقل والسلع والخدمات الاستهلاكية، من خلال توفير الموارد وامتصاص النفايات)، والبصمة الكربونية (انبعاثات الكربون الناتجة عن وتيرة الاستهلاك في البلد، بما في ذلك الانبعاثات المضمّنة في الواردات)، وانبعاثات الكربون الإقليمية (المنتجة داخل حدود المنطقة قيد النظر)⁽⁷¹⁾. وبالمثل، لوحظ في دراسة لأنماط استخدام الوقت والاستهلاك في الأسر المعيشية السويدية أن انخفاض وقت العمل بنسبة 1 في المائة قد يقلل من استخدام الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة بنحو 0,7 في المائة

(66) انظر الحجة التي قدمها أكثر من 6 000 عالم من جميع أنحاء العالم، في www.DemocratizingWork.org.

(67) Paul Guillibert, *Exploiter les vivants: une écologie politique du travail* (Paris, Amsterdam Editions, 2023) (in French).

(68) [A/HRC/53/33](http://www.A/HRC/53/33).

(69) J. Mijin Cha and others, *Workers and Communities in Transition: Report of the Just Transition Listening Project* (Labor Network for Sustainability, 2021); and Alyssa Battistoni, "Sustaining life on this planet", in *Democratize Work: The Case for Reorganizing the Economy*, Isabelle Ferreras, Julie Battilana and Dominique Méda, eds. (Chicago and London, University of Chicago Press, 2022), pp. 103-110.

(70) قد يكون له أيضاً تأثيرات كبيرة على المساواة بين الجنسين، وبالتالي فهو أيضاً وسيلة لإعطاء قيمة أفضل للعمل المنزلي والرعاية المضطلع بهما دون أجر: انظر De Schutter, *The Poverty of Growth*, pp. 89 and 90.

(71) على وجه التحديد، خلصت الدراسة إلى أن تخفيض ساعات العمل بنسبة 10 في المائة سيؤدي إلى انخفاض البصمة البيئية والبصمة الكربونية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 12,1 و14,6 و4,2 في المائة على التوالي. انظر Kyle W. Knight, Eugene A. Rosa and Juliet B. Schor, "Reducing growth to achieve environmental sustainability: the role of work hours", in *Capitalism on Trial: Explorations in the Tradition of Thomas E. Weisskopf*, Jeannette Wicks-Lim and Robert Pollin, eds. (Cheltenham, Edward Elgar, 2013), pp. 187-204.

و0,8 في المائة على التوالي⁽⁷²⁾. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تبين وجود علاقة مهمة بين ساعات العمل الطويلة وانبعثات الكربون؛ وتعزى هذه العلاقة إلى مساهمة ساعات العمل الطويلة في الناتج المحلي الإجمالي وإلى لجوء العمال الذين يواجهون الفقر الزمني الناتج عن ساعات العمل الطويلة إلى أساليب حياتية ذات كثافة أكبر من انبعثات الكربون⁽⁷³⁾.

45- وثمة آليتان تعملان عملهما في هذا الصدد. أولاً، يؤدي انخفاض وقت العمل عموماً إلى انخفاض الدخل، وبالتالي إجبار الأسر على استهلاك أقل. ثانياً، قد يؤدي تقليل وقت العمل إلى خلق مساحة لأنماط استهلاك أقل استهلاكاً للطاقة ولكنها أكثر استهلاكاً للوقت (مثل طهي الوجبات بدلاً من شراء وجبات مطبوخة مسبقاً)، ولأنشطة الإنتاج الذاتي، مما يقلل من الاعتماد على السوق. وتكون الآلية الأولى ذات أهمية خاصة في الحالات التي يقترن فيها تقصير ساعات العمل بخفض الأجر، وهو تطور ينبغي عدم تشجيعه إلا إذا كان الحق في أجر معيشي وفي أجر عادل مكفولاً بالكامل⁽⁷⁴⁾، وإذا ما زادت الاستثمارات العامة لتعميم الخدمات الأساسية.

4- مكافحة النزعة الاستهلاكية

46- تتداخل مكافحة عدم المساواة مع مكافحة النزعة الاستهلاكية المتمثلة في تحفيز الاستهلاك عن طريق التسويق والابتكار الدائم. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لا تهدف استراتيجيات التسويق إلى الاستجابة للطلب من خلال تحديد الاحتياجات غير الملباة، بل تهدف إلى طمس التمييز بين الاحتياجات والرغبات وخلق أشياء جديدة مرغوبة⁽⁷⁵⁾. ويؤدي ذلك، إلى جانب الوتيرة المتزايدة للابتكار، الذي يؤدي إلى التقادم السريع لسلع الاستهلاك الخاص، إلى تشجيع نمو الأعمال التجارية كيفما اتفق. ويزيد ذلك أيضاً من حدة استبعاد الأشخاص ذوي الدخل المنخفض، غير القادرين على مواكبة التوقعات الاجتماعية المتغيرة الناتجة عن ذلك⁽⁷⁶⁾. ويمكن تضمين استراتيجية لما بعد النمو عناصر من قبيل حظر الإعلانات، وحظر التقادم المخطط للسلع، واعتماد الحق في إصلاح السلع.

5- تعميم الخدمات الأساسية

47- إضافة إلى زيادة الدخل من خلال ضمان الحق في الأجر المعيشية والأجر العادل⁽⁷⁷⁾. ومن خلال تعزيز الحماية الاجتماعية، ينبغي للحكومات أن تستثمر في تعميم الخدمات الأساسية، وضمان حصول الجميع على الخدمات التي تكفل إعمال حقوق الإنسان⁽⁷⁸⁾. أي السكن اللائق، والرعاية الصحية،

Jonas Nässén and Jörgen Larsson, "Would shorter working time reduce greenhouse gas emissions? An analysis of time use and consumption in Swedish households", *Environment and Planning C: Government and Policy*, vol. 33, No. 4 (2015), pp. 726–745 (72)

Jared B. Fitzgerald, Juliet B. Schor and Andrew K. Jorgenson, "Working hours and carbon dioxide emissions in the United States, 2007–2013", *Social Forces*, vol. 96, No. 4 (2018), pp. 1851–1874 (73)

[A/78/175](#) (74)

Joseph J. Merz and others, "World scientists' warning: the behavioural crisis driving ecological overshoot", *Science Progress*, vol. 106, No. 3 (2023) (75)

[A/75/181](#)، الفقرات 49–52. (76)

[A/78/175](#) (77)

Our Future is Public: The Santiago Declaration on Public Services, adopted in December 2022 انظر (78)
.by a large coalition of civil society groups and experts

والطعام المغذي من خلال الوجبات المدرسية، والمياه والطاقة، والنقل، والوصول الرقمي⁽⁷⁹⁾. والأمثلة المعروفة كثيرة، تبدأ مثلاً من مبادرة الخدمة الصحية الوطنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى مبادرة تشييد 420 000 وحدة سكنية اجتماعية في فيينا، ومن توفير رعاية الأطفال في السويد إلى اعتماد وسائل النقل العام المجانية في لوكسمبورغ في عام 2020.

48- وإذا ما مُوّل تعميم الخدمات الأساسية من خلال خطط ضربية قوية لإعادة التوزيع، فمن شأن ذلك أن يُسهم في الحد من أوجه عدم المساواة. وكلّما زادت تلبية الاحتياجات الأساسية من خلال تعميم الخدمات الأساسية إلا وقلت أهمية الفوارق في الدخل وتراجع الإجحاف في حق الأسر الأقل دخلاً. ويتيح تعميم الخدمات الأساسية تجنب المخاطر المرتبطة بالاستهداف في تقديم الخدمات بناء على فكرة التحقق من القدرة المالية للمتلقّي، الذي يؤدي عادة إلى نقص في الإدماج وارتفاع نسب الإقصاء⁽⁸⁰⁾. ويمكن لذلك أن يكون أكثر استدامة من الناحية السياسية، لأن تأييد دافعي الضرائب والناخبين قد يكون أكبر للالتزامات الميزانية التي لا تقيد أصحاب الدخل المنخفض فحسب، بل السكان ككل⁽⁸¹⁾. ومن خلال المشتريات العامة الاجتماعية الإيكولوجية والتصميم الإيكولوجي، يمكن لتعميم الخدمات الأساسية أيضاً أن يكفل تقديم الخدمات من خلال وسائل تقلل من الضغوط البيئية؛ فعلى سبيل المثال، يمكن للإسكان الاجتماعي أن يقوم على بناء منازل معزولة جيداً؛ ويمكن إعطاء الأولوية للطاقة النظيفة في توفير الطاقة؛ ويمكن لبرامج الوجبات المدرسية أن تعطي الأولوية للمصادر المحلية للأغذية التي ينتجها صغار المزارعين بالاعتماد على الإنتاج الزراعي الإيكولوجي؛ ويمكن للاستثمار في وسائل النقل العام أن يقلل من عدد السيارات على الطرق.

رابعاً - التحديات المعقّدة

49- لا تزال هناك عقبات كبيرة تحول دون توجيه الاقتصاد نحو أعمال حقوق الإنسان بدلاً من توجيهه صوب زيادة النواتج المقيّمة نقدياً. فالحواجز الثقافية حقيقية، إذ لا يزال العديد من الناس يعتقدون أن النمو الاقتصادي يمكن مساواته بالتقدم البشري. وينبغي ألا يُستهان بقضايا الاقتصاد السياسي أيضاً، فاللاعبون الذين يستفيدون من الوضع الراهن سيسعون إلى معارضة التغيير⁽⁸²⁾. وإلى جانب جلب الدعم اللازم، يواجه صانعو السياسات تحديين رئيسيين نناقشهما أدناه.

ألف - تمويل خدمات الدولة

50- يُعتقد عموماً أن نمو الناتج المحلي الإجمالي مطلوب لتمويل الخدمات التي تقدّمها الدولة للسكان، وكذلك للقيام بالاستثمارات اللازمة للانتقال الأخضر - في مجال الطاقة المتجددة أو في البنية التحتية للنقل العام، على سبيل المثال. والحاصل أن دول الرفاه الاجتماعي التي نشأت في الاقتصادات المتقدمة في أوائل القرن العشرين كانت تموّل في الأساس من مساهمات العمال وأصحاب العمل وضرائب

(79) Anna Coote and Andrew Percy, *The Case for Universal Basic Services* (Cambridge, United Kingdom, Polity, 2020).

(80) [A/HRC/50/38](#).

(81) Walter Korpi and Joakim Palme, "The paradox of redistribution and strategies of equality: welfare state institutions, inequality and poverty in the western countries", *American Sociological Review*, vol. 63, No. 5 (1998), pp. 661-687.

(82) Hubert Buch-Hansen, "The prerequisites for a degrowth paradigm shift: insights from critical political economy", *Ecological Economics*, vol. 146 (April 2018), pp. 157-163.

الدخل. ومن ثم تمكنت الحكومات بفضل الزيادة المطردة في النشاط الاقتصادي، التي حفّزها الطلب الاستهلاكي (المدعوم في حد ذاته بخطط دعم الدخل، وفقاً للهُجّ الكينزية)، من توفير مجموعة من الخدمات للسكان (في مجالات مثل الصحة والتعليم والنقل العام والإسكان)، وتعزيز الحماية الاجتماعية (من خلال كل من الخطط القائمة على الاشتراكات وأشكال المساعدة الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات). وفي المستقبل، ستستمر الاحتياجات في التزايد، لا سيما فيما يتعلق بالرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية، إذ تواجه البلدان شيخوخة السكان (نتيجة لزيادة متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدلات الخصوبة) والتغيرات الأسرية (ارتفاع معدلات الطلاق والأسر المعيشية الوحيدة الوالد): ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تضاعفت نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً أو أكثر مقارنة بنسبة الأشخاص الذين هم في سن العمل بين عامي 1950 و 2015، وقد تتضاعف مرة أخرى بحلول عام 2075⁽⁸³⁾. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى استثمارات كبيرة تتطلبها خضرة الاقتصاد ويتطلبها - على نطاق أوسع - تحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽⁸⁴⁾.

51- ويتمثل التحدي اليوم في تمويل سياسات الدولة هذه دون الحاجة إلى زيادة إجمالي دفع النشاط الاقتصادي (استناداً إلى مقياس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي)⁽⁸⁵⁾. ولئن كانت الدول ذات السيادة النقدية (التي تصدر عملتها الخاصة المقبولة من موردي السلع والخدمات كوسيلة للسداد) يمكنها أن تتحمل مستويات عالية من الدين العام⁽⁸⁶⁾، فالقيود مع ذلك تظل كبيرة. وقد يؤدي الطلب المفرط (بما يشمل المخصصات العامة) إلى التضخم إذا كان الاقتصاد الحقيقي غير قادر على تلبية، وهو احتمال مرجح بوجه خاص في السياقات التي تُثبّط فيها أو تقلص فيها تدريجياً أشكال معينة من الإنتاج (مثل الإنتاج القائم على الوقود الأحفوري). وعلاوة على ذلك، سيؤدي التمويل النقدي إلى نتائج عكسية إذا أدت زيادة الطلب الناتجة عن الإنفاق العام إلى حفز التوسع في النشاط الاقتصادي، مما يزيد من الضغوط البيئية. ولذلك، ينبغي أن يستهدف الاعتماد على الإنفاق العام تركيزاً صارماً على الإنتاج المستدام اجتماعياً وإيكولوجياً؛ وينبغي أن يدعم إنتاج السلع والخدمات اللازمة للأسر المعيشية المنخفضة الدخل بما يسمح لها بالتمتع بكامل نطاق حقوق الإنسان والاستفادة من مستوى معيشي لائق، وينبغي أن يقترن ذلك بخفض عام للطلب على السلع والخدمات غير الضرورية، خاصة تلك التي يكون إنتاجها هو الأكثر استهلاكاً للموارد والطاقة⁽⁸⁷⁾.

52- غير أن العديد من الدول لا تمتلك سيادة نقدية بهذا المعنى، إما لأنها لا تصدر عملتها الخاصة (كالدول الأعضاء في منطقة فرنك الجماعة المالية الأفريقية، على سبيل المثال، أو في منطقة اليورو)،

(83) OECD, Pensions at a Glance 2017: OECD and G20 Indicators (Paris, 2017).

(84) Vera Songwe, Nicholas Stern and Amar Bhattacharya, *Finance for Climate* انظر التقديرات، *Action: Scaling up Investment for Climate and Development* (London, London School of Economics and Political Science, 2022); Vitor Gaspar and others, "Fiscal policy and development: human, social, and physical investments for the SDGs", Staff Discussion Notes, No. 2019/003 (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2019); and Homi Kharas and John W. McArthur, "Building the SDG economy: needs, spending, and financing for universal achievement of the Sustainable Development Goals", Global Economy and Development Working Paper, No. 131 (Washington, D.C., Brookings Institution, 2019).

(85) Daniel W. O'Neill and others, "A good life for all within planetary boundaries", *Nature Sustainability*, vol. 1, No. 2 (2018), pp. 88–95.

(86) Stephanie Kelton, *The Deficit Myth: Modern Monetary Theory and How to Build a Better Economy* (London, John Murray, 2020).

(87) Christopher Olk, Colleen Schneider and Jason Hickel, "How to pay for saving the world: modern monetary theory for a degrowth transition", *Ecological Economics*, vol. 214 (December 2023).

أو لأنها تعتمد على صادراتها لدفع ثمن استيراد التكنولوجيا أو السلع الرأسمالية أو لخدمة الدين الخارجي، في الحالات التي تسدد فيها هذه المبالغ بالعملات الأجنبية. وينبغي لهذه الدول أيضاً أن تبحث عن سبل لتمويل الخدمات التي تقدمها للسكان مع تقليل اعتمادها على نمو الناتج المحلي الإجمالي⁽⁸⁸⁾.

53- ويمكن استكشاف طرق مختلفة. ويشمل ذلك إمكانية إعادة توجيه المزيد من جهود الدولة نحو النهج الوقائية التي تركز على الرفاه: فمكافحة تلوث الهواء أو تحسين ظروف السكن والتغذية أو الوصول إلى المساحات الخضراء والنشاط البدني كلها خطوات يمكن أن تقلل من المخاطر الصحية، على سبيل المثال⁽⁸⁹⁾؛ والاستثمار في وسائل النقل العام من شأنه أن يقلل من عدد حوادث السيارات. ويمكن أيضاً تحقيق مكاسب من خلال الاستثمار في قدرة المجتمعات المحلية على تقديم الدعم، الأمر الذي يمكن أن يسمح على سبيل المثال لمزيد من كبار السن بالبقاء في منازلهم⁽⁹⁰⁾. وقد وُصفت الابتكارات التي ظهرت كاستجابة لجائحة كوفيد-19، مثل توصيل الطعام والأدوية أو الاتصال بالسكان المعزولين، بأنها تشكل "بالضبط نوع الرفاه الوقائي والعلائقي المتعدد المستويات الذي قد يكون مناسباً لمجتمع ما بعد النمو"⁽⁹¹⁾. ويمكن خفض النفقات العامة غير الضرورية وحتى الضارة؛ فقد بلغ دعم الوقود الأحفوري 6,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (أو 5,2 تريليونات دولار) في عام 2020، ويشمل 90 في المائة من هذا المبلغ إعانات ضمنية ناتجة عن الفشل في فرض استيعاب العوامل الخارجية السلبية الناشئة عن استخدام طاقة الوقود الأحفوري (التي تتمثل في تلوث الهواء والمساهمة في ظاهرة الاحترار العالمي والازدحام المروري وحوادث الطرق)⁽⁹²⁾.

54- ومع أن الجهد العام المطلوب من الدول ليس أمراً غير قابل للتحقق، فهو يتطلب مع ذلك تمويلاً إضافياً كبيراً. والمفتاح في هذا الصدد هو تمويل الاستثمار في التحول الأخضر وفي الخدمات العامة والحماية الاجتماعية دون الاعتماد على النمو، وفي بيئة اقتصاد كلي يُتخلى فيها تدريجياً عن التركيز على زيادة قيمة الناتج الإجمالي. ولحل هذه المعادلة، ينبغي للدول أن تلجأ إلى مصادر أخرى للإيرادات العامة غير ضرائب الدخل المفروضة على العمال، أو المساهمات الاجتماعية المستخلصة من العمال وأصحاب العمل⁽⁹³⁾. وتوجد إمكانية مختلفة. ففي مساهمات سابقة، أعرب المقرر الخاص عن أسفه لأن الميراث والهبات المقدمة من السلف إلى الخلف لا تخضع في كثير من الأحيان للضرائب، أو لا تفرض عليها ضرائب إلا في حدود منخفضة جداً، مما لا يحرم الدول من الإيرادات فحسب، بل يسمح أيضاً بإدامة الحرمان⁽⁹⁴⁾. ودافع المقرر عن فرض ضريبة على الكربون، شريطة أن تستفيد الأسر ذات الدخل

Milena Büchs and Max Koch, *Postgrowth and Wellbeing. Challenges to Sustainable Welfare* (88)
(Palgrave Macmillan, 2017).

Olivier De Schutter and others, *The Escape from Poverty. Breaking the Vicious Cycles Perpetuating Disadvantage* (Bristol, Policy Press, 2023), pp. 18–43; and Commission on Social Determinants of Health, "Closing the gap in a generation: health equity through action on the social determinants of health" (Geneva, World Health Organization, 2008).

Stephen Quilley and Katharine Zywert, "Livelihood, market and State: what does a political economy predicated on the "individual-in-group-in-PLACE" actually look like?", *Sustainability*, vol. 11, No. 15 (2019).

Corlet Walker, Druckman and Jackson, "Welfare systems without economic growth: a review of the challenges and next steps for the field", p. 8.

Ian Parry, Simon Black and Nate Vernon, "Still not getting energy prices right: a global and country update of fossil fuel subsidies", IMF Working Paper, No. 2021/236 (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2021).

Kallis, Kerschner and Martínez-Alier, "The economics of degrowth" (93)

A/76/177، الفقرة 52. (94)

المنخفض من الإصلاح من خلال تزويدها بتعويض نقدي وإمكانية الحصول على الطاقة النظيفة⁽⁹⁵⁾. وينبغي أيضاً بذل المزيد من الجهود من أجل التصدي بصرامة لاستراتيجيات تقليل الضرائب المسددة، التي تشجع التنافس المالي بين الدول؛ فالتجاوزات الضريبية العابرة للحدود التي ترتكبها الشركات وإقدام الأفراد على نقل ثروتهم إلى الولايات القضائية المنخفضة الضرائب أو الملاذات الضريبية أمور تؤدي إلى تكبد الدول خسائر في الإيرادات تبلغ على التوالي 311 بليون دولار و169 بليون دولار⁽⁹⁶⁾. ويمكن أيضاً زيادة ضرائب الثروة على الأفراد الأكثر ثراء، علماً أن تطبيق زيادة في هذا الصدد بنسبة تتراوح بين 1,5 و3 في المائة على أغنى الأفراد في العالم (أي المليونيرات الذين تفوق ثروتهم المائة مليون دولار، البالغ عدد 65 000 شخصاً) ستولد 300 بليون دولار سنوياً من الإيرادات⁽⁹⁷⁾. ولن يؤدي ذلك إلى زيادة الإيرادات العامة فحسب، بل سيقبل أيضاً من الحاجة إلى تشجيع الناس على زيادة العمل وزيادة الاستهلاك من أجل تعزيز الضرائب المستحقة للدولة؛ ومن شأن هذه الخطوة أن تسهم في معالجة المستويات العنيفة العالية التي بلغها انعدام المساواة.

باء - أوجه الترابط العالمي

55- يمثل نموذج النمو الحالي مصدر مبادلات غير متكافئة للغاية يركز فيه النمو في الشمال العالمي على استغلال موارد الجنوب العالمي، ويتوقف فيه توليد الثروة في الجنوب العالمي إلى حد كبير على الإنتاج المسخر للأسواق ذات القيمة العالية في البلدان الغنية، وهو توليد يصب إلى حد بعيد في سداد الديون الخارجية المقيدة بالعملة الصعبة⁽⁹⁸⁾. ومن ثم فبينما يفرض الشمال تكاليف اجتماعية وإيكولوجية على الجنوب، تظل بلدان الجنوب العالمي متوقفة على التحويلات وعلى الواردات القادمة من الشمال. ولا يمكن لأي استراتيجية "تتجاوز مفهوم النمو" أن تتجاهل مثل هذه التبعيات الموروثة من أنماط الهيمنة الاستعمارية⁽⁹⁹⁾.

56- ويتطلب التغلب على هذه التبعيات توزيعاً عادلاً للجهود. ففي حين أصبحت اقتصادات البلدان الغنية تعاني من السمعة، لا تزال اقتصادات البلدان المنخفضة الدخل هزيلة للغاية ولا بد من دعمها في جهودها الرامية إلى المزيد من التوسع. وينبغي أن يسترشد دعم المجتمع الدولي في هذا الاتجاه بمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات الدول، لمراعاة كل من المساهمات السابقة للبلدان في الضغوط البيئية وقدرتها الراهنة على المساهمة في عكس هذا الاتجاه بما لديها من موارد مالية وتكنولوجيات⁽¹⁰⁰⁾. ويقع على البلدان المتقدمة النمو "عبء خاص من المسؤولية في الحد من أنماط

(95) A/75/181، الفقرات 13-19.

(96) Tax Justice Network, *State of Tax Justice 2023*(2023).

(97) Lucas Chancel, Philipp Bothe and Tancrede Voituriez, "The potential of wealth taxation to address the triple climate inequality crisis", *Nature Climate Change*, vol. 14, No. 1 (2024), pp. 5-7.

(98) Prapimphan Chiengkul, "The degrowth movement: alternative economic practices and relevance to developing countries", *Alternatives: Global, Local, Political*, vol. 43, No. 2 (2018), pp. 81-95; and Jeffrey Althouse, Giulio Guarini and Jose Gabriel Porcile, "Ecological macroeconomics in the open economy: sustainability, unequal exchange and policy coordination in a center-periphery model", *Ecological Economics*, vol. 172 (June 2020).

(99) Claudius Gräbner-Radkowsch and Birte Strunk, "Degrowth and the global South: the twin problem of global dependencies", ICAE Working Paper Series, No. 142 (Johannes Kepler University Linz, Institute for Comprehensive Analysis of the Economy, 2023), p. 18.

(100) انظر إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، المبدأ 7؛ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المادة 3؛ واتفاقية التنوع البيولوجي، المادة 20(4).

الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة والقضاء عليها، وفي المساهمة في بناء القدرات في البلدان النامية، بوسائل منها تقديم المساعدة المالية وتسهيل الحصول على التكنولوجيا السليمة بيئياً⁽¹⁰¹⁾. ويرد مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة أيضاً في خطة عام 2030، لا سيما في الغايتين 10-أ و12-1 من أهداف التنمية المستدامة، وفي خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽¹⁰²⁾. وبالمثل، ففي حين أن مبادئ ماستريخت بشأن حقوق الإنسان للأجيال المقبلة تشمل الإلغاء التدريجي لأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة باعتباره التزاماً بإعمال حقوق الإنسان للأجيال المقبلة، فإنها تنص أيضاً على ما يلي: "يجب على الدول الأكثر ثراء أن تمضي بسرعة أكبر [نحو تحقيق هذا الهدف] بموجب مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل منها"⁽¹⁰³⁾.

57- وينبغي من جهة أخرى، في البلدان المنخفضة الدخل، ألا تُختزل التنمية في زيادة القيمة الإجمالية للإنتاج، التي يشكل الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً لها⁽¹⁰⁴⁾. وينبغي للثروة الإضافية التي تنشأ أن تفيد المجتمعات المحلية، سواء من خلال تزويدها بفرص العمل اللائق أو بزيادة الاستثمار في المنافع العامة، بما في ذلك الهياكل الأساسية للتنمية البشرية.

58- وقد تتطلب التبعيات الهيكلية بين الشمال والجنوب كبح نمو أنماط التجارة بين الشمال والجنوب والعمل في مقابل ذلك على تطوير التجارة فيما بين بلدان الجنوب وفي الأسواق المحلية والإقليمية⁽¹⁰⁵⁾؛ وزيادة قدرة البلدان النامية، لا سيما البلدان المنخفضة الدخل، على الإنتاج لتلبية احتياجاتها الخاصة، بما في ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا وحماية الصناعات الناشئة⁽¹⁰⁶⁾؛ وتفضيل إعادة هيكلة الديون والإعفاء منها لكفالة عدم إجبار البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على الإنتاج للأسواق العالمية، ويمكنها بدلاً من ذلك إعطاء الأولوية لاحتياجات المجتمعات المحلية.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

59- ينبغي أن يُشار صراحة في ميثاق المستقبل، الذي سيعتمد في قمة المستقبل في أيلول/سبتمبر 2024، إلى الانتقال إلى مسار إنمائي لما بعد النمو، يركز على إعمال حقوق الإنسان بدلاً من زيادة المستويات الإجمالية للإنتاج والاستهلاك. غير أن ذلك لا يمكن تحقيقه دفعة واحدة، كما لا يمكن تحقيقه محلياً أو على المستوى القطري وحده. وسيطلب الانعقاد من تبعيات النمو استراتيجيات متعددة السنوات وجهداً على مختلف مستويات الحوكمة.

60- وينبغي أن يكون الهدف العام هو إعادة تشكيل الاقتصاد من أجل إنتاج سلع وخدمات ذات فائدة اجتماعية أكبر واستدامة إيكولوجية أعمق، والحد بدرجة كبيرة من الإنتاج غير الضروري والمصرف. ومن الأمور الأساسية تحديد التسلسل والتنسيق المناسبين للمرحلة الانتقالية على مستويات متعددة من الحوكمة.

(101) إعلان نيودلهي لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالتنمية المستدامة، الفقرة 3-4.

(102) انظر على وجه الخصوص الفقرة 59.

(103) المادة 20(ج) '9'.

(104) [A/HRC/54/27](#).

(105) Michael J. Bloomfield, "South-South trade and sustainable development: the case of Ceylon tea", *Ecological Economics*, vol. 167 (January 2020).

(106) Ha-Joon Chang, *Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective* (London, Anthem Press, 2002).

61- ولئن كان المقرر الخاص يعتبر هذا التقرير بمنزلة تقييم أولي للأسباب التي تدعو إلى اتباع نهج لما بعد النمو إزاء القضاء على الفقر وللشكل الممكن لهذا النهج، فهو سيدشن سلسلة من المشاورات لإعداد خارطة طريق لاقتراح كيفية تحقيق هذا التحول. ومن اللازم التخلي عن نزعة هيمنة النمو. فهي إلهاء لا لزوم له عن المطالب الملح القاضي بالابتعاد عن الترتيبات الاقتصادية غير الفعالة والمسرقة، في سياق تفشل في هذه النزعة في الاستجابة للاحتياجات الأساسية للأشخاص الذين يعيشون في فقر.
